العلاقة القانونية بين شركة ميتا والمستخدم

م.م حسين كريم عبيد م.م تاج الدين باسم رشيد م.م حيدر ناظم حسين
(جامعة سومو الاهلية) (باحث دكتوراه / جامعة بابل- كلية القانون) (وزارة الدفاع)
hussain77yy@gmail.com tagalden07806631655@gmail.com
nhydr6223@gmail.com

المستخلص:

ان العلاقة القانونية بين شركة ميتا والمستخدم تُفهم في إطار عقد إلكتروني يُكيف كعقد إذعان، إذ لا يملك المستخدم سوى القبول أو الرفض. وبشكل غير مباشر، يظهر المفهوم الكامن في هذه العلاقة باعتبارها تبادلاً بين خدمة رقمية وبيانات شخصية ذات قيمة اقتصادية. آثار هذه العلاقة تتجسد في تمكين ميتا من الانتفاع بالبيانات واستثمارها تجارياً، مقابل إتاحة التواصل والخدمات للمستخدم. غير أن الطبيعة العابرة للحدود للمنصة تثير إشكاليات تنازع القوانين والاختصاص القضائي الدولي، خاصة مع اختلاف الأنظمة بين بلد المستخدم ومقر الشركة، مما يفرض البحث عن قواعد قانونية ضابطة توازن بين حماية الحقوق الفردية ومصالح الشركات العالمية.

الكلمات المفتاحية (عقد، شركة، ميتا، مستخدم)

The extract: The legal relationship between Mita and the user is understood within the framework of an electronic contract that is adapted as a firm contract, as the user has only acceptance or rejection. Indirectly, the concept inherent in this relationship appears as an exchange between digital service and personal data of economic value. The effects of this relationship are embodied in enabling Meta to use the data and invest in commercially, in exchange for the availability of communication and services to the user. However, the cross -border nature of the platform raises the problems of conflict of laws and international judicial jurisdiction, especially with the different regulations between the user's country and the company's headquarters, which imposes the search for legal rules that control a balance between the protection of individual rights and the interests of international companies.

Keywords (contract, company, dead, user)

المقدمة

للإحاطة اكثر بموضوع البحث يتوجب علينا تقسيم المقدمة الى ما يأتي:-

اولا - مدخل تعريفي للموضوع - ان شركه ميتا تطرح مواقع تواصل اجتماعي في الشبكات الدولية او ما يسمى في الخدمة السحابية تضم عده برامج وتطبيقات تكون من هذه الالعاب

وللتواصل الاجتماعي وللترفيه وغيرها ومن هذه البرامج او المواقع هو موقع ميتا حيث تتيح الشركة المزودة للخدمة امكانيه التسجيل الدخول الى موقع ميتا ومن خلاله تنشا علاقه بين الشركة المزودة للخدمة وبين المستخدم وان فيسبوك هو من اهم وسائل التواصل الاجتماعي والذي اسسه مارك عام 2004 وان هذا الموقع هو الذي يطلب من المستخدمين وضع صورهم وهوياتهم الحقيقية ومعلوماتهم الشخصية عند انشاء الحساب وعدم استخدام الحسابات الوهمية ويعلن لمستخدمي بانه لا يتحكم بأفعال الغير الذين يستخدمون موقعه الالكتروني وذلك ما جاء في بيان الحقوق والواجبات التي يطلب منها المستخدم اطلاع عليها .

ثانيا ـ اهمية الموضوع ـ ان لموضوعنا اهمية كون هذه العلاقة تنتج منها آثار عديده من خلال تكييف العلاقة القانونية بين شركه ميتا التي تطرح حساب ميتا وبين مستخدم الحساب ومن خلال هذه العلاقة ترتب التزامات على كل من الشركة ومستخدم الحساب الالكتروني وما تثيره من الاشكاليات في الاختصاص التشريعي والقضائي او ما يسمى بالتنازع الدولي وان لهذا الموضوع اهميه بالغه كون حساب ميتا غالبا ما يستخدمه الملايين من ممتلكي الهواتف الحديثة والذي يرتب حقوق والتزامات وخصوصيات لمستخدمي ميتا .

ثالثا ـ إشكالية الدراسة تتمثل اشكاليه الدراسة في كون عدم معرفه العلاقة القانونية بين الشركة التي تطرح ميتا كدعوة الى التفاوض وبين الشخص مقدم الايجاب وهو مستخدم الحساب الالكتروني لتكوين علاقه قانونية بين الشركة والمستخدم وايضا عدم تنظيم المشرع العراقي لحساب ميتا او للعلاقات التي تنشا عن حسابات ميتا ولذا قد يصطدم التنظيم القضائي في بعض الاشكاليات منها في تطبيق القانون على المنازعات التي تثير حول هذه العلاقة القانونية واذا سوف نطرح تساؤلات للإجابة عليها في نهاية البحث وهي ما هذه العلاقة القانونية التي تجمع بين مستخدم ميتا وبين شركه ميتا؟ وما هي الاثار التي تنتج عنها ؟ وما هو الاختصاص التشريعي والقضائي لهذه الحسابات في فيسبوك؟.

رابعا ـ منهجية البحث ـ سوف نتناول موضوع بحثنا باتباع المنهج التحليلي من خلال تحليل النصوص القانونية مع الآراء الفقهية في الفقه العراقي وبعض الآراء الفقهية في الفقه العربي للوصول الى نتيجة في موضوع بحثنا .

خامسا ـ هيكلية الدراسةـ سوف نتناول موضوع بحثنا في ثلاثة مطالب وكما يأتي:-

المطلب الاول ـ التعريف بالعلاقة القانونية بين شركة ميتا والمستخدم

المطلب الثاني ـ آثار عقد بيع حق الانتفاع بحساب ميتا

المطلب الثالث – التنازع الدولي في عقد ميتا

المطلب الأول

التعريف بالعلاقة القانونية بين شركة ميتا والمستخدم

يعد ميتا من اهم وسائل التواصل الاجتماعي في العصر الرقمي والذي يتم من انضمام عليه عن طريق الشبكات الدولية او ما يتسمى بالخدمات السحابية والذي تجاوز عدد مستخدمي اكثر من مليارين مستخدم مما يجعله ذو اهمية وان لتعريف ميتا وبيان التكييف القانوني للعلاقة بين شركة ميتا ومستخدم ميتا يتوجب علينا ان نعرف حساب ميتا من خلال بيان موقف التشريع العراقي منه والفقه العراقي والعربي في تعريف ميتا ومن ثم الانتقال الى بيان العلاقة القانونية ولذا سوف نتناول في هذا المطلب تعريف ميتا في الفرع الأول, وتكييف العلاقة القانونية بين شركه ميتا ومستخدم ميتا في الفرع الثاني وكما يأتي:-

الفرع الأول

تعريف حساب ميتا[1]

على مستوى التشريع العراقي لا نجد تعريفا لحساب ميتا كتعريف مباشر لا في ظل القانون المدني ولا في القوانين الخاصة الاخرى الا اننا نجد اشاره بسيطة الى الحسابات الإلكترونية بشكل عام وليس الى ميتا ,خاص, ونجد هذه الإشارة في قانون التوقيع الالكتروني والمعاملات الإلكترونية رقم 78 لسنه 2012 والتي اعتبرت الحساب الالكتروني نظام حاسوبي او الكتروني يستطيع من خلاله ارسال واستلام الرسائل والمعلومات [2]

ولا نعتقد هذا التعريف كافي كونها اشارة الى الحسابات الإلكترونية بشكل عام وايضا لم تعطي تكييفا للعلاقة القانونية بين شركه ميتا ومستخدم ميتا ,كون هذا التعريف جاء فنيا وليس قانونيا حيث بين الجوانب الفنية للحساب الالكتروني ,وهما الارسال والاستلام وغيرها من الاستعمالات الاخرى دون ان يكون هنالك صبغة قانونيه لهذا التعريف كان يكون طريقه انشاء الحساب او مستخدم الحساب او العلاقة بين مستخدم حساب ميتا, وبين شركه ميتا ,ولم يكن موقف التشريع العراقي هو الوحيد الذي لم يعرف ميتا , بل ان التشريعات العربية لم ترد اي اشارات اليها في تشريعاتها الخاصة حول ميتا ,الا اشارات بسيطة وردت في بعض اللوائح الصادرة عن

---

[1] ميتا (Meta Platforms, Inc.) هي شركة تكنولوجيا أمريكية متعددة الجنسيات، تُعد واحدة من أكبر شركات التكنولوجيا في العالم. كانت تُعرف سابقًا باسم فيسبوك (Facebook Inc.) حتى تم تغيير اسمها إلى "ميتا" في أكتوبر 2021، لتعكس تحولها نحو بناء ما يُعرف بـ"الميتافيرس" (Metaverse).ابرز منصاتها هي (فيسبوك (Facebook): شبكة التواصل الاجتماعي الأشهر عالميًا.- إنستغرام (Instagram): منصة لمشاركة الصور والفيديو. - واتساب (WhatsApp): تطبيق المراسلة الشهير.- ماسنجر (Messenger): منصة مراسلة فورية).

[2] ثامنا: الوسيط الالكتروني – برنامج او نظام الكتروني لحاسوب او اية وسيلة الكترونية اخرى تستخدم من اجل تنفيذ اجراء او الاستجابة لأجراء بقصد انشاء او ارسال او استلام رسالة معلومات.

المؤسسات الحكومية ومنها ما جاء في المنشور الصادر عن هيئه تنظيم الاتصالات في دوله الامارات العربية المتحدة الموسوم بيان الحقوق والمسؤوليات وسياسة استخدام البيانات , و توجيهات خدمة ميتا الصادر بتاريخ 11 ديسمبر 2012 حيث تم تعريف موقع ميتا بأنه " احد خدمات شبكات التواصل الاجتماعي الإلكترونية واسعه الانتشار ويحتوي على بيان للحقوق والمسؤوليات ويحدد الشروط التي يوافق عليها عند استخدام الموقع وسياسه استخدام البيانات التي تحدد كيفيه استخدام الموقع للبيانات والتوجيهات الاجتماعية التي تحدد انواع السلوك غير المقبول" [3]

وعلى مستوى الفقه العراقي لا نجد تعريفات مباشره لحساب فيسبوك اما في ظل الفقه العربي لا نجد تعريفا ميتا , الى الاشارات التي تمت اليها عن طريق تعريف حسابات بصورة عامة حيث يعتبر ميتا ,موقع للتواصل الاجتماعي يمكن للمستخدمين انضمام ايه اليه عبر الشبكات التي تنظمها شركه ميتا [4],وبما انه موقع للتواصل الاجتماعي فقد عرف هذا الاخير ،بأنه : منظومة من الشبكات الإلكترونية التي تسمح للمستخدم فيها بإنشاء مواقع خاص به، ومن ثم ربطه من خلال نظام اجتماعي الكتروني مع أعضاء آخرين لديهم نفس الاهتمامات والهوايات، أو مع اصدقاء آخرين[5].وعرفت ايضاً بأنها مجموعة من الأشخاص يتحاورون ويتخاطبون باستخدام الوسائل الإعلامية الجديدة لأغراض مهنية، أو ثقافية، أو اجتماعية، أو تربوية، وفي هذا المجتمع تتميز العلاقات بأنها لا تكون بالضرورة متزامنة، ولا تتطلب حضور الاشخاص في نفس المكان ليتم التواصل وقد يكون المجتمع الافتراضي أكثر قوة وفعالية من المجتمع الحقيقي، وذلك لأنه يتكون بسرعة وينتشر عبر المكان، ويحقق أهدافه بأقل عدد من القيود والمحددات [6].

وفي راينا ان لا يوجد تعريف مباشر لا في ظل التشريع العراقي ولا في ظل التشريعات العربية او على مستوى الفقه لميتا وان كانت هنالك تعريفات الا ان جميعها كانت بصبغة, فنية, تقنية, تبين قدره ميتا , في ارسال واستلام المعلومات وخزنها واذا ما اردنا ان نضع تعريفا لحساب ميتا فهو الحساب الإلكترونيّ الذي تمنحه الشركة المزودة للخدمة بعد تقديم البينات الشخصية والموافقة على شروط الخدمة ويرتب الاثار المتفق عليها وفق هذه الشروط.

---

[3] منشور على الموقع الرسمي لهيئة تنظيم الاتصالات الإماراتية
ttps://www.tra.gov.ae/assets/Ls5ZfED.pdf.aspx8/7/2025

[4] القاضي سالم روضان الموسوي , النظام القانوني لإنشاء صفحة في مواقع التواصل الاجتماعي في ضوء القانون المدني والمسؤولية الجنائية دراسة مقارنة معززة بتطبيقات قضائية، مكتبة صباح القانونية، بغداد، سنة ٢٠٢٠ ص، ٨١.

[5] زاهر راضي ، استخدام مواقع التواصل الاجتماعي في العالم العربي ،بحث منشور في مجلة التربية جامعة عمان الاهلية ،عمان العدد 15 ،سنة ٢٠٠٣،ص٣.

[6] د.حسنين شفيق ،نظريات الاعلام وتطبيقاتها في دراسة الاعلام الجديد ومواقع التواصل الاجتماعي ،دار الفكر وفن للطباعة ،القاهرة ،مصر ،٢٠١٢،ص١٠٥.

الفرع الثاني

التكييف القانوني للعلاقة بين مستخدم ميتا و الشركة

اختلفت الآراء الفقهية حول التكييف القانوني للعلاقة بين مستخدم ميتا ,والشركة التي تزود الخدمة في ,وعلى مستوى الفقه العربي فلم ترد اراء فقهيه حول حسابات ميتا ,وكذلك فان شركة ميتا لم تضع تكييفا قانونيا العلاقة بينها وبين المستخدم لكن بالنظر الى شروط الخدمة التي تضعها شركه ميتا ثم يقوم الشخص بالموافقة عليها لتسجيل حساب في ميتا [7].

وعند قراءه هذه الشروط نجد انها اقرب الى العقد فتقوم شركة ميتا بتقديم دعوة الى الجمهور او هو ما يسمى في القانون المدني العراقي بالدعوة الى التفاوض[8].

حيث ان عقد انشاء حساب ميتا يمر بعده مراحل وهي المرحلة الاولى تكون هي الدعوة الى التفاوض عن طريق الاعلان المتاح لجميع من قبل شركة ميتا ,ومن ثم يقوم بالشخص بتقديم معلوماته الشخصية , ومنها الموافقة على سياسة الموقع وشروطه ويعتبر هذا ايجابا وبعد ان يقوم المستخدم بتزويد الإدارة بتلك المعلومات يتم قبول طلبه وتسجل له صفحة خاصة به في الموقع وبشكل عام هذه هي الاجراءات التي بموجبها يتم انشاء الصفحة وهذه العملية تتكون من طرفين الاول اداره موقع التواصل والثاني المستخدم بمعنى انها تتم بالاتفاق بين الطرفين على الشروط المعلنة والتي تم قبولها وهو كما يسمى بالإيجاب والقبول وتوصف هذه العملية بعملية عقد بين المستخدم ومواقع التواصل الاجتماعي [9]

لكن بيان ان العلاقة بين مستخدم ميتا والشركة على انها عقل لا يكفي لمعرفة ابعاد هذا العقد او الآثار القانونية التي تترتب على العقد فيجب توضيح ماهيه العقد والاثار التي تترتب على العقد واهل هذا العقد يعتبر عقد ايجار؟ ام عقد بيع؟ ام اي من العقود الاخرى؟

وبالتساؤل حول ماهية العقد فأننا قد لا نجد آراء فقهية عراقية حول عقد استخدام حساب ميتا ,لكن بالرجوع الى الشراح , نجد ان احد الشراح يرى ان حق المستخدم في استخدامه للتطبيقات في مواقع التواصل الاجتماعي , وما يوفره لهم من الخدمات لا يخرج من ان يكون من قبيل حق الانتفاع , وذلك بالرجوع الى شروط الخصوصية والخدمة الذي يضعها مزود الخدمة والتي تمضي بحقيه اداره الموقع بتعطيل الحساب الالكتروني بعد وفاه المستخدم [10]

---

[7] رابط شروط الخدمة في فيسبوك
https://m.facebook.com/legal/terms?locale=ar_AR&_rdr8/7/2025

[8] د عبد المجيد الحكيم، الموجز في شرح القانون المدني مصادر الالتزام، الجزء الأول، المكتبة القانونية، بغداد، بدون سنة نشر، ص 52.

[9] سالم روضان الموسوي , مصدر سابق , ص 90.

[10] د. عبد الرحيم عبد المولى، التكييف القانوني للميراث الرقمي دراسة فقهية مقارنة، بحث منشور، مجلة البحوث الفقهية القانونية، العدد ٣٦، سنة ٢٠٢١،ص ٦٧.

وايضا لوضع المصطلح القانوني او التكييف القانوني لهذا العقد فان التكييف الى دق يعتبر هو عقد بيع حق الانتفاع ولكن ايضا في هذا العقد يعتبر هو عقد من عقود الاذعان التي يكون فيها طرف هو المتحكم وهو اداره الموقع وطرف هو الضعيف ولا وهو المستخدم الذي لا يستطيع المجادلة او تغيير شروط الخدمة باي صورة من الصور [11]

وفي الخلاصة فان العلاقة بين شركه ميتا وبين مستخدم ميتا ,هي عقد من عقود الاذعان الذي يترتب عليه عقد بيع حق الانتفاع فالشركة المزودة للخدمة تبيع للمستخدم بعد تقديم بياناته الشخصية حق الانتفاع بحساب ميتا ,لكن شركه ميتا تستطيع التحكم في هذه العلاقة العقدية من خلال استطاعتها بتعطيل الحساب المنشأ على منصة ميتا , في اي وقت ترغب به الشركة

المطلب الثاني

آثار عقد بيع حق الانتفاع بميتا

لم يرد في القانون المدني العراقي ولا في القانون المدني المصري تعريف لحق المنفعة (الانتفاع) . أما القانون المدني الفرنسي فقد عرفته المادة (578) منه بقولها بأنه : الحق في الانتفاع بأشياء مملوكة لآخر، كما ينتفع بها المالك نفسه، ولكن بشرط المحافظة على كيانها [12]. ويمكن على كل حال تعريف حق المنفعة بأنه حق عيني يخول صاحبه الانتفاع بشيء مملوك للغير شرط المحافظة على ذات الشيء لرده إلى صاحبه عند نهاية مدة الحق والذي ينتهي حتماً بوفاة المنتفع يترتب حق المنفعة على الأشياء مع بقاء رقبتها لمالكها ، وهذه الأشياء قد تكون عقاراً وقد تكون منقولاً. وفي هذا المعنى تقول المادة (1249) من القانون المدني : يصح أن تملك منافع الأعيان دون رقبتها، سواء كانت الأعيان عقاراً أو منقولاً» .ويمكن أن يترتب حق المنفعة على بعض أنواع الحقوق كحقوق الارتفاق والحقوق الذهنية كحق المؤلف وحق المخترع، بل إن حق المنفعة نفسه يمكن أن يكون محلاً لحق انتفاع يترتب عليه لمصلحة شخص آخر فيكون للمنتفع بحق المنفعة مزايا الحق التي كانت للمنتفع الأصلي [13]

وأن العقد هو احد مصادر حق الانتفاع فقد يترتب حق المنفعة بمقتضى عقد، سواء عن طريق إنشاء هذا الحق أو عن طريق الاحتفاظ به، ففي الحالة الأولى يرتب المالك على الشيء الذي يملكه حق منفعة لمصلحة شخص آخر لم يكن له قبل ذلك حق الانتفاع بهذا الشيء، فيكون حق المنفعة هو المقصود مباشرة من العقد. أما في الحالة الثانية فإن ترتيب حق المنفعة يكون نتيجة

---

[11] حسين كريم عبيد، التنظيم القانون للتصرف بالحساب الإلكتروني ـ دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، كلية القانون، جامعة القادسية، سنة ٢٠٢٤،ص ٤٠.

[12] Art. 578. - L'usufruit est le droit de jouir des choses dont un autre a la propriété, comme le propriétaire lui-même, mais à la charge d'en conserver la substance.

[13] محمد طه البشير و د. غني حسون طه، الحقوق العينية، القسم الاول، المكتبة القانونية، بيروت، سنة ٢٠١٨، ص ٣٥٦.

غير مباشرة للعقد، حيث ينقل المالك ملكية الرقبة للغير ويحتفظ لنفسه الانتفاع بالشيء بحيث يستمر بالانتفاع لا باعتباره مالكاً، بل باعتباره منتفعاً وفي كلتا الحالتين هناك انتقال لحق عيني. حق المنفعة في الحالة الأولى، وملكية الرقبة فقط، في الثانية والعقود التي تنتقل بها هذه الحقوق هي عادة العقود الناقلة للملكية كالبيع والهبة والمقايضة .[14]

وعلى مستوى حساب ميتا فكونه حق انتفاع ناتج عن عقد مبرم بين شركة ميتا وبينه مستخدم حساب ميتا , فلهذا العقد تنتج عنه آثار وتكون هذه الاثار هي عبارة عن حقوق والتزامات على المنتفع, ولذا سنتطرق لهذه الحقوق والالتزامات المترتبة على العقد بين شركة ميتا , وبين المستخدم وعلى فرعين , وكما يأتي:-

الفرع الأول

التزامات المنتفع بحساب ميتا

أولا. حق استعمال واستغلال ميتا : بالنسبة لموقف التشريع العراقي من استخدام واستغلال حق الانتفاع فللمنتفع الحق في استعمال الشيء على النحو الذي يمارسه المالك، إذ يحل المنتفع محل المالك في هذه السلطة. والمنتفع يستعمل الشيء حسب الغرض الذي أعد له الشيء، فإذا كان دارا سكنها وإذا كان ملابس ارتداها وإذا كان مجوهرات تقلدها أو كتابا قرأه وإذا كان ارضا زرعها، وقد يحدد المصدر الذي أنشأ حق الانتفاع الوجه الذي يجب على المنتفع أن يستعمل الشيء. اما بالنسبة لاستغلال حق الانتفاع وللمنتفع سلطة استغلال الشيء الذي ورد عليه حق الانتفاع للحصول على ثماره، فله أن يؤجر الدار ويزرع الارض بنفسه أو بواسطة غيره .ويقتصر حق المنتفع على الحصول على ثمار الشيء سواء كانت هذه الثمار طبيعية أو صناعية أو مدنية، فللمنتفع الحصول على ثمار الشيء مدة انتفاعه وله نتاج المواشي التي ورد عليها حق الانتفاع وارباح الاسهم والسندات وأجرة الدار التي ورد عليها حقه، على انه إذا ترتب على استغلال حق الانتفاع نقص في الشيء كتفوق الماشية وجب عليه تعويض المالك عما نفق منها, وإذا ورد حقه على الات ومكائن وجب عليه التعويض عن استهلاكها [15]

اما بالنسبة للانتفاع بحساب ميتا ,فقد جعلت شركة فيسبوك شروطا على المستخدم ان يستخدم حساب ميتا للأغراض التي انشئ الحساب من اجلها والتعارف والتواصل الاجتماعي بين الاخرين دون نشر الاشياء المخلة بالآداب العامة او التعليقات الموسيقى او اي خروقات اخرى

---

[14] RIPERT ET BOULANGER: Traite de droit civil, T.ll, Paris, 1957،2959.

[15] د. درع حماد عبد، الحقوق العينية الاصلية، حق الملكية والحقوق المتفرعة عنها، مكتبة السنهوري، بيروت، سنة ٢٠١٨، ص ٣٨٠.

يقوم بها المستخدم فعليه ان يستخدم حساب ميتا استخداما صحيحا والا فان الشركة تقوم بتعطيل حسابه على منصة ميتا [16]

واضافة الى هذا فقد وضعت شركة ميتا في ايقونة المساعدة الخاصة بها شروط استغلال واستعمال ميتا وهي عدم امتلاك جميع مسؤولي صفحتك ملفات شخصية أصلية: إنشاء ملف شخصي إضافي لانتحال الشخصية يُخالف معايير المجتمع, يُرجى التأكد من أن كل مسؤولي صفحتك يمثلون أنفسهم بكل مصداقية باستخدام الملفات الشخصية, التي يقومون بإنشائها. مخالفة الأشخاص الذين يقومون بإدارة صفحتك لمعايير المجتمع: يعتبر ميتا مجتمعًا يستطيع فيه الأشخاص التواصل معًا باستخدام هوياتهم الحقيقية. وقد تتم إزالة الملفات الشخصية التي لا تتوافق مع معايير المجتمع أو التي تخالف شروط الخدمة لدينا من ميتا . تأكد من قيامك بإضافة مسؤولين تعرفهم وتثق فيهم لإدارة صفحتك. تحقق بانتظام من أجل عرض كل الصفحات التي تديرها وقم بإزالة نفسك من أي صفحة لم تعد تديرها بشكل فعّال. يمكنك أيضًا التحقق من جميع الأشخاص الذين من خلال الانتقال إلى إعدادات الصفحة والنقر على تجربة الصفحات الجديدة، ثم الوصول إلى الصفحة. حصول صفحتك على اسم مُضلل: يقوم ميتا بتقييد قدرة الصفحة على إجراء تغيير جوهري في اسمها، وهو ما قد يؤدي إلى تضليل الأشخاص. إذا أردت تغيير اسم صفحتك، فتأكد من أنه يمثل صفحتك بشكل دقيق. تعرَّف على المزيد عن الأمور المسموح بها. قيام صفحتك بنشر محتوى قد يضلل الأشخاص الذين يسجلون إعجابهم بها أو يتابعونها: تماشيًا مع التزامنا بالمصداقية، لا نسمح للأشخاص بتعزيز شعبية المحتوى بطريقة مصطنعة أو الانخراط في سلوكيات تُخالف معايير مجتمعنا. ويشمل ذلك تضليل الأشخاص بشأن الهوية، وكذلك الشخص أو الشيء الذي يُمثله الملف الشخصي أو الصفحة. مخالفة المحتوى المنشور على صفحتك لسياساتنا بشأن الخطاب الذي يحض على الكراهية: غير مسموح بالخطاب الذي يحض على الكراهية على ميتا ؛ لأنه يخلق بيئة من التخويف والإقصاء، ويقود في بعض الحالات إلى العنف على أرض الواقع. نُعرِّف الخطاب الذي يحض على الكراهية على أنه هجوم مباشر على الأشخاص على أساس العرق والسلالة والأصل القومي والانتماء الديني والتوجه الجنسي والطبقة الاجتماعية والجنس والنوع والهوية الجنسية والأمراض أو الإعاقات. تعرَّف على المزيد عن سياستنا بشأن الخطاب الذي يحض على الكراهية. [17]

---

[16] د. اشرف جابر، الجوانب القانونية لمواقع التواصل الاجتماعي، الطبعة الاولى، مركز النشر والترجمة، جامعة المجمعة، سنة ٢٠١٥، ص ٨٠ وما بعدها.

[17])انظر مركز المساعدة في فيس بوك
https://m.facebook.com/help/348805468517220?locale2=ar_AR

ثانيا. حق التصرف في ميتا : أن حق الانتفاع في ظل التشريع العراقي اعطى للمنتفع حق التصرف بالقول أن للمنتفع كصاحب اي حق أن يتصرف في حقه، فللمنتفع أن ينقل حقه إلى الغير ببيع أو بهبة، وله أن يتنازل عنه، كما له أن يؤجر الشيء المنتفع به. فقد نصت المادة (1253 ف (1) على أن : للمنتفع أن يتصرف في حقه معاوضة أو تبرعاً ما لم يكن في السند الذي أنشأ هذا الحق أحكام تخالف ذلك . ولما كان حق المنتفع حق مؤقت ينتهي حتماً بموته، فقد قضت (1253) بأنه : ويبقى حق الانتفاع بعد التصرف الفقرة الثانية من المادة (فيه قائماً في شخص المنتفع ويسقط بموته لا بموت من تلقى المنفعة منه». ويترتب على ذلك أنه إذا مات من تلقى الحق قبل موت المنتفع وقبل انقضاء مدة الحق فإنه ينتقل إلى ورثة متلقي الحق، ويبقى هذا الحق حتى ينقضي بانقضاء مدته أو بموت المنتفع .هذا بالنسبة لموقف التشريع العراقي من التصرف بحق الانتفاع. [18]

اما بالنسبة لميتا فأنه ايضا جعل الحساب مملوكا للشركة والمستخدم المنتفع بالحساب يمنح امكانية نقل حسابه لشخص آخر على ان تبقى الرقبة مملوكة لشركة ميتا ويتم اخذ الاذن بالنقل بطريقة تغيير المدراء و بينت ذلك في شروط الخدمة و وبينت ما يأتي:- يمكنك تعيين مالك صفحة من خلال كمبيوتر فقط. تجربة الصفحات الجديدة في حالة منحك صلاحية الوصول إلى ميتا مع إمكانات تحكم كامل في الصفحة، يمكنك التبديل إلى صفحتك وتعيين أو تغيير "مالك الصفحة" لصفحتك. لتعيين مدير أعمال كمالك صفحة، يجب أن تكون مسؤولاً بمدير الأعمال وأن تتمتع أيضًا بصلاحية الوصول إلى ميتا مع إمكانات تحكم كامل في الصفحة.

لتعيين إخلاء مسؤولية كمالك صفحة، يجب أن تكون منشئ إخلاء المسؤولية وأن تتمتع أيضًا بصلاحية الوصول إلى فيسبوك مع إمكانات تحكم كامل في الصفحة.

إذا كان لديك صلاحية وصول تقتصر على مهام محدَّدة لإحدى الصفحات، فلا يمكنك تعيين ملكية الصفحة أو إخلاء المسؤولية.

لتعيين أو تغيير مالك صفحة:

1.قم بتسجيل الدخول إلى ميتا ، ثم انقر على صورة ملفك الشخصي في الزاوية العلوية اليسرى.

2.حدِّد الصفحة التي تريد استخدامها.

3.انقر على صورة صفحتك في الزاوية العلوية اليسرى.

4.حدِّد الإعدادات والخصوصية، ثم حدِّد الإعدادات.

5.في القائمة اليمني، حدِّد تجربة الصفحات الجديدة، ثم حدِّد شفافية الصفحة.

[18]) محمد طه البشير و د. غني حسون طه، مصدر سابق، ص ٣٦١.

6.ضمن المطالبة بهذه الصفحة، انقر على إدارة.

7.حدِّد مؤسسة تم التحقق منها للمطالبة بمسؤولية صفحتك، ثم انقر على تعيين.[19]

الفرع الثاني

واجبات المنتفع بحساب فيس بوك

أولا. الانتفاع بحساب ميتا حسب ما اعد له :على مستوى القانون المدني العراقي فأن المنتفع يجب ان يستعمل الشيء المنتفع به حسب ما اعد له حيث نصت الفقرة الأولى من المادة (١٢٥٤) من القانون المدني التزاما على المنتفع أن يستعمل الشيء بحسب ما اعد له، فلا يجوز للمنتفع ان يغير من طريقة الانتفاع بالشيء ، فإذا كان حق الانتفاع واردا على محل تجاري وجب عليه ان ينتفع به لهذا الغرض وإن كان دار وجب عليها ان يستعملها لغرض السكنى أو تأجيرها لهذا الغرض، لكن يجوز للطرفين ان يتفقا على وجه آخر للانتفاع يختلف عن الانتفاع الذي أعد له الشيء بالأصل فلا يكون الانتفاع بالشيء على الوجه المتفق عليه إخلالا من قبل المنتفع فلو كان الشي عقارا سكنيا واتفقا على أن يكون مخزنا جاز للمنتفع استعمال العقار كمخزن. [20]

وكذلك فيس بوك اشترط استخدام الحساب من اجل الاستخدامات المباحة في حدود النشر والتعارف وان اي انتهاك صفحتك لسياسات الإعلانات بشكل صارخ أو متكرر: تُقدم سياسات الإعلانات الخاصة بنا إرشادات بشأن أنواع المحتوى المسموح به في الإعلانات. إذا انتهكت هذه السياسات بشكل صارخ أو متكرر، فقد نقوم بتعطيل حسابك الإعلاني وإيقاف صفحتك. إذا كنت تعتقد أنه تم اتخاذ هذا القرار عن طريق الخطأ، فيمكنك الطعن على القرار من خلال نموذج مساعدة الحساب الإعلاني المعطَّل بسبب السياسة أو من خلال مدير الإعلانات. تعرَّف على المزيد عن سياسات الإعلانات الخاصة بنا ومذلك في مل يتضمن امتلاك الاشخاص في فيس بوك يجوز لهم بناء محتوى فيه ويكون ملكية فكرية للمستخدم. [21]

ثانيا. حفظ ميتا من الهلاك : على مستوى القانون المدني العراقي فأن على المنتفع حفظ الشيء المنتفع به وأن يبذل في حفظه من العناية ما يبذله الشخص المعتاد (م) 1254 ف (1) وإلا كان مسؤولاً عن هلاك الشيء، فإذا كان الشيء المنتفع به بستاناً فيجب أن يسقيه وأن يشتل فيه شجراً يقوم مقام الشجر الذي يهرم، وأن يقوم بتقليم الأشجار وتهذيب أغصانها في المواعيد المتعارف عليها ، وعليه أن يعنى بكرى الجداول والترع وتنظيف المصارف وغير ذلك. فإذا بذل المنتفع العناية المطلوبة فإنه لا يضمن تلف الشيء أو هلاكه. ولكن إذا تأخر عن رد الشيء إلى صاحبه

---

[19]) انظر شروط الخدمة في فيس بوك.
https://m.facebook.com/help/1843115515813561?locale2=ar_AR

[20] د. درع حماد عبد، مصدر سابق، ص ٣٨٣.

[21] د. اشرف جابر، مصدر سابق، ص ٩٧.

بعد انتهاء حق الانتفاع فإنه يضمن هلاكه ولو كان الهلاك بدون تعد منه لأنه بتأخره عن الرد يصبح غاصباً ، والغاصب ضامن لهلاك الشيء سواء كان ذلك بتعديه أو بدون تعديه .[22]

وكذلك حق الانتفاع بفيس بوك فأن شركة ميتا تلزمك بالالتزام بعدم تحميل الفيروسات، أو الرموز البرمجية الضارة، أو استخدام الخدمات لإرسال محتوى غير مهم أو احتيالي، أو القيام بأي شيء آخر من شأنه تعطيل أو عرقلة أو التعارض مع أو إعاقة تشغيل خدماتنا أو أنظمتنا أو منتجاتنا على النحو المناسب أو عملها أو نزاهتها أو ظهورها بالشكل المناسب. وكذلك الالتزام بسرية المعلومات وعدم نشر الاشياء المخلة بالحياء [23]

المطلب الثالث

التنازع الدولي في حساب ميتا

بعدين بينا في بحثنا انه العلاقة بين شركة فيسبوك وبين مستخدم حساب ميتا هي عقد بيع حق انتفاع فان هذا العقد تثور فيه عده مسائل ومن هذه المسائل هي التنازع الدولي واذا سنتناول في هذا الفرع التنازع التشريعي والاختصاص القضائي ايضا في منازعات ميتا ,بين الشركة وبين المستخدم وسنتطرق الى التنازع التشريعي في الفرع الأول , ومن ثم الى التنازع القضائي في الفرع الثاني , وكما يأتي :

الفرع الأول

التنازع الدولي التشريعي

أجمعت الأنظمة القانونية على أن العقود الدولية يحكمها قانون إرادة الأطراف[24] ،أي القانون الذي يتفق عليه الأطراف صراحة أو ضمنا. ذهب المشرع العراقي في المادة 25 الفقرة 1 من القانون المدني العراقي رقم 40 لسنه 1951 التي نصت على ان (يسري على الالتزامات العقدية قانون الموطن المشترك للمتعاقدين اذا اتحدا موطنا واذا اختلفا يسري قانون محل ابرام العقد كل ذلك ما لم يتفق المتعاقدين او تبين الظروف ان قانون اخر ايراد تطبيقه) . وهذا الضابط الإرادي نصت عليه اتفاقية روما لعام ١٩٨٠ للالتزامات التعاقدية فقد كرست الاتفاقية مبدأ حرية الأطراف في اختيار القانون الواجب التطبيق على الالتزامات التعاقدية، وذلك دون قيود [25].

---

[22] محمد طه البشير و د. غني حسون طه، مصدر سابق، ص ٣٦٣.

[23] القاضي وسيم شفيق الحجار، النظام القانوني لوسائل التواصل الاجتماعي، ط ١،بيروت، لبنان، سنة ٢٠١٧، ص ٨٩ و د. اشرف جابر، مصدر سابق، ص ٨٣.

[24] د . أحمد عبد الكريم سلامة، حماية المستهلك في العقود الدولية الإلكترونية وفق مناهج القانون الدولي الخاص، ص ١٨ ، البحث منشور على الإنترنت على الموقع: http://www.arblawinfo.com8/7/2025

[25] يونس عرب ، منازعات التجارة الإلكترونية، الاختصاص والقانون الواجب التطبيق وطرق التقاضي البديلة، ص،٢٠، بحث منشور على الإنترنت انظر: forum.univbiskra.net/index.php?topic=4414.08/7/2025

يستفاد من أحكام هذه الاتفاقية أن مورد الخدمة الإلكترونية أو عارضها على الإنترنت يمكنه إدراج شرط يتعلق بتطبيق قانون بلده ضمن الشروط العقدية المقررة في العقد الإلكتروني الظاهر شروطه وبنوده على الشاشة لمنع تطبيق القانون الأجنبي لكن هذا مقيد بقدرة المتعاقد الآخر علي التعرف علي تلك الشروط بسهولة [26].

وهذا يعني ان على القاضي العراقي عندما يطبق قاعده الاسناد الخاصة بقانون الإرادة ان يبدا بتطبيق قاعده الاسناد الخاصة بقانون الإرادة اي ان يبدا بتطبيق قانون الإرادة الصريحة او الضمنية اذا وجد اي منهما وفي حاله غيابهما في صار الى اعتماد قانون موطنهم المشترك وفي ظل اختلاف الموطن يسار الى الخيار الاخير وهو قانون محل الابرام [27]

ومن خلال ما تقدم اعلاه فان عند وجود تنازع دولي تشريعي في ظل العلاقة العقدية يتم الرجوع الى الإرادة الصريحة او الضمنية التي اتفق عليها الاطراف في القانون الواجب التطبيق فاذا لم يوجد اتفاق بينهما اعتمد على موطنهم المشترك فاذا كان مستخدم فيسبوك مثلا يقين في نفس ولاية او موطن شركة ميتا ,فيصار الى القانون المشترك بينهم فان لم يوجد فيصار الى الخيار الاخير وهو قانون محل الابرام اي المكان الذي ابرم فيه عقد بيع حق الانتفاع.

وان عقد انشاء صفحة ميتا في مواقع التواصل الاجتماعي تكون في موطنين مختلفين لان ادارة اغلب المواقع ومنها ميتا ,تكون في كاليفورنيا والمستخدم قد يكون في العراق او في اي دوله اخرى وما يخصنا هو العراق فان القانون الذي تخضع له احكام العقد يكون قانون الدولة التي تم فيها التعاقد بمعنى اكتمال العقد وتمام تطابق الايجاب والقبول واعلان الطرف المقابل عن قبوله النهائي واصول العلم الى الطرف الاخر وقد ورد في شروط الخدمة في ميتا , ايضا بند من بنود العقد المبرم وهو ان شركة ميتا تسعى الى توفير قواعد واضحة للحد من نشوب نزاعات بين المستخدم وبين شركة ميتا , فبالنسبة للقانون الواجب التطبيق اوضحت ان جميع المستخدمين يخضعون الى القوانين السارية بولاية كاليفورنيا دون مراعاه اي حالات لتعارض القوانين وفي ظل ما تقدم نعتقد انه من خلال العقل ومن خلال ما تم بيانه من قبل شركة ميتا في شروط الخدمة ان تم الاتفاق على القانون الواجب التطبيق في اراده صريحه ليست ضمنيه كما اشار اليها القانون العراقي في المادة 25 فيصبح القانون الواجب التطبيق وفق الإرادة الصريحة هو قانون ولاية كاليفورنيا دون الرجوع الى اي قانون حتى وان كان القانون يتعارض مع ما جاء في

---

[26] د.رشا علي الدين احمد ،النظام القانوني لحماية عنوان الموقع الالكتروني دراسة مقارنة في ضوء تنازع القوانين ،بحث منشور في مجلة البحوث القانونية والاقتصادية ،العدد ٦٧ ،٢٠١٨،ص٤٩٠.

[27] د. عبد الرسول الاسدي، القانون الدولي الخاص ,الجنسية. المواطن. مركز الاجانب. التنازع الدولي للقوانين. تنازع الاختصاص القضاء الدولي, مكتبه السنهوري ,بيروت ,2018, ص 341.

نصوص العقد [28], إلا أن المادة الخامسة من اتفاقية روما ١٩٨٠ المتعلقة بالقانون الواجب التطبيق على الالتزامات التعاقدية قررت خضوع العقود المبرمة إلى قانون الدولة التي يرتبط بها العقد كقانون الدولة التي يوجد بها المركز الرئيسي لمورد الخدمة أو قانون دولة إقامة المستهلك، في حالة قيام المورد بتوجيه الإعلان خصيصا له، كما في دعاية تصميم المواقع وحجز العناوين الخاصة بالمواقع الإلكترونية[29].

وعند وجود ارادة واضحة يعتمد بتلك الإرادة فانه يطبق القانون المتفق عليه وهو قانون ولاية كاليفورنيا لكن كضابط للإسناد واعمال تلك الإرادة على اساس ان القانون الذي تم اختياره هو قانون مركز العلاقة العقدية, اما عنده عدم وجود ارادة واضحة فأما يتولى المشرع تحديد القانون او ان يتولى القضاء تحديده من خلال دراسة طبيعة العقد وعناصره وظروفه اي من خلال مؤشراته من داخل العقد مكان ابرام العقد مكان تنفيذ العقد عمله الدفع موقع العقار او المؤسسة بنود الصلاحية جنسية اطراف العقد و لغة العقد [30].

وفقا لما تقدم ومن خلال شروط الخدمة والنصوص القانون المدني والآراء الفقهية المطروحة فان القانون الواجب التطبيق على العقد المبرم بين شركه ميتا , وبين مستخدم حساب ميتا , هو قانون ولاية كاليفورنيا كون تم الاتفاق على هذا القانون ضمن شروط الخدمة بأراده صريحة, لا ضمنية مما يلزم المستخدم بالخضوع الى تلك القوانين عند نشوب اي نزاع او خلاف بينه وبين الشركة المزودة للخدمة مهما كان محل اقامته سوى كان في الولايات المتحدة الأمريكية او في العراق او في الصين او في او دولة اخرى.

اما القانون الواجب التطبيق على المسؤولية التقصيرية اذ اشارة المشرع العراقي في المادة ٢٧ (١-الالتزامات غير التعاقدية يسري عليها قانون الدولة التي حدثت فيها الواقعة المنشئة للالتزام.

2– على انه لا تسري احكام الفقرة السابقة فيما يتعلق بالالتزامات الناشئة من العمل غير المشروع على الوقائع التي تحدث في الخارج وتكون مشروعة في العراق وان عدت غير مشروعة في البلد الذي وقعت فيه). ووفقاً لهذه المادة نجد ان ضابط الاسناد مفاده تطبيق قانون الدولة التي وقع فيها الالتزام (القانون المحلي)، وبعد اختصاص القانون المحلي من المبادئ الثابتة التي ترجع جذورها إلى المدرسة الإيطالية القديمة في القرن الثالث عشر، حيث أخضع فقهاء نظرية الأحوال الفعل الضار لما أسموه بقانون محل وقوع الفعل الضار"، وهو مبدأ ثابت في القانون الفرنسي منذ فترة طويلة ، أكده حكم الدائرة المدنية لمحكمة النقض الفرنسية في ٢٥

---

[28] سالم روضان الموسوي, مصدر سابق, ص 377.

[29] د. هشام صادق عقود التجارة الدولية، دراسة تحليلية ومقارنة للاتجاهات الحديثة في التشريعات الداخلي دار الفكر الجامعي الإسكندرية، الطبعة الثانية، ٢٠٠١، ص ٦١٠ وما بعدها.

[30] سامي منصور وعكاشه عبد العال , القانون الدولي الخاص ,الدار الجامعية, ص384.

مايو ١٩٤٨ الصادر في قضية LOUTOUR[31] ، وتواترت عليه الأحكام القضائية الفرنسية بعد ذلك [32]. كما أخذ به كلاً من القانون الإنجليزي والقانون الأمريكي[33] .

وقد سارت الاتفاقيات الدولية على هذا الاتجاه على تأكيد اختصاص القانون المحلي، ومن بين هذه الاتفاقيات اتفاقية لاهاي المبرمة في ٤ مايو ١٩٧١ والخاصة بالقانون الواجب التطبيق على حوادث المرور في مادتها الثالثة [34] . واتفاقية لاهاي المبرمة في ٢ أكتوبر ١٩٧٣ الخاصة بالقانون الواجب التطبيق عن فعل المنتجات في مادتها الرابعة[35] .

الفرع الثاني

التنازع اختصاص القضائي في حساب ميتا

يمكن القول ان البنت المحدد للمحكمة المختصة في شروط الاستخدام العاملة لوسيلة التواصل الاجتماعي يطبق في النزاعات بين المستخدم وشركة ميتا والتي يكون موضوعها عقد بيع حق الانتفاع اي عقد ينتفع به المستخدم من ميتا ,ولكن هذا البند لا يشتري على الغير كما اسلفنا ولا يطبق في المواد المتعلقة بالنظام العام في الدولة مثل المسائل الجزئية او المتعلقة بحماية المستهلك وفي الدعاوى المدنية وما يتعلق بالعقول بنص نظام بروكسل رقم واحد الصادر عام 2001 برقم 44 عن مجلس اوروبا المتعلق بالصلاحية القضائية والاعتراف بتنفيذ الاحكام القضائية المدنية والتجارية, على اختصاص محكمة محل اقامة المدعى عليه في المبدأ او محكمة محل تنفيذ الموجب ويمكن وضع بند يحدد الصلاحية وينص نظام بروكسل على قواعد خاصه بالنسبة للأموال المباعة او الخدمات المقدمة المستهلكين ويمكن للمستهلك مراجعه محكمة بلد محل اقامة

---

[31] Revue Critique de Droit International Privé, 1948, P.89, Note BATIFFOL(H.), Voir http://interjurisnet.eu/html/dip/civ1_25_05_48.pdf8/7/2025

[32]DJOUDIE(L.), Les Conflits de Lois en Matière de Contrefaçon des Oeuvres Litteraires et Artistiques, Thèse en vue de l'obtention du diplóme de master en Droit Voir à http://wwww.memoireonline.com/01/14/8469/Les-conflits-de-lois-en-8/7/2025

[33] A.REED, The Anglo-American Revolution in Tort Choice of Law Principles: Paradigm Shift or Pandora's Box, Arizona Journal of International and Comparative Law, Volume18, Number3, 2001, P.868.

[34] Article 3, "The applicable law is the internal law of the State where the accident occurred", For more details, See http://www.hcch.net/index_en.php?act=conventions.text&cid

[35] The applicable law shall be the internal law of the State of the place of injury, if that State is also a) the place of the habitual residence of the person directly suffering damage, or b) the principal place of business of the person claimed to be liable, or c) the place where the product was acquired by the person directly suffering damage", For more details, See at,http://www.hcch.net/index_en.php?act=conventions.text&cid

او محكمة بلد محل اقامته المدعى عليه لان المحترف او المتهم لا يستطيع المداعاة الا امام محكمة بلد محل اقامه المستهلك ويمكن للمنتفع بالحساب الالكتروني عند طلب خدمة او سلعة على الانترنت الادعاء امام محكمة محل تسليم السلعة او تقديم الخدمة وان الوصول الى موقع الكتروني اجنبي لا يكفي لتبرير اختصاص محكمه بلد محل اقامه المستخدم بل يجب التثبيت من كون نشاط المنتهي الموجه نحو بلد محل اقامة المستخدم ,عندما يستفيد من قواعد الاختصاص الخاصة بعقود المستهلكين [36]

ولكن بالرجوع الى القانون المدني العراقي الذي نظم الاختصاص القضائي في التنازع الدولي فقد نصت المادة 14 من القانون المدني العراقي رقم 40 لسنه 1951 على ان (يقاض العراقي امام محاكم العراق عما ترتب في ذمته من حقوق حتى ما نشا منها في الخارج) ومن خلال نص المادة على نرى ان المشرع العراقي قد بالغ في تحديد الاختصاص القضائي كون هنالك بعض العقود كان يجب ان يتماشى معها وهي عقود الخدمات السحابية اي مواقع التواصل الاجتماعي وغيرها من الخدمات التي تبرم عبر الفضاء الالكتروني ,وكان يجب ان يتطرق الى الإرادة الضمنية والإرادة الصريحة في العقول عند انشاها لتحديد الاختصاص القضائي ,وكذلك تنفيذ الاحكام الأجنبية واكد ذلك في ماده اخرى على ان لا تكون للأحكام الأجنبية قابله للتنفيذ الا وفقا للقواعد التي قررها القانون المدني [37]. اما المادة ١٥ حيث اشارة الى (مادة 15 يقاضى الاجنبي امام محاكم العراق في الاحوال الاتية :ا – اذا وجد في العراق....) نصت المادة ٢٩/١ من قانون الإجراءات المدنية والتجارية المصري علي أنه "تختص محاكم الجمهورية بنظر الدعاوى التي ترفع على الأجنبي الذي له موطن أو محل إقامة في الجمهورية ...." . وفقا للنص السابق فقد أخذ المشرع المصري بهذا الضابط بوصفه ضابط عام يصلح للتطبيق علي شتي المنازعات التقليدية ولا غضاضة في انطباقه على منازعات حسابات الموقع الإلكتروني، ونجد ان ضابط محكمة موطن المدعي عليه أو محل إقامته إلى الموازنة بين مركز أطراف الدعوي وتحقيق المساواة بينهما. فالمدعي هو الذي يختار وقت رفع الدعوي، وبهذا يكون لديه الوقت الكافي لجمع أدلته ومستنداته قبل رفع دعواه بالإضافة إلى أن تحقيق مبدأ المساواة يوجب عدم تحمل المدعي عليه المشقة في ممارسة دفاعه، وهو ما يقتضي رفع الدعوي أمام محكمة موطنه.

وقد أخذ بهذا الضابط العديد من التشريعات المقارنة، منها التشريع الفرنسي الذي أخذ بهذه القاعدة على نطاق الاختصاص القضائي الداخلي، واتفق الفقه الفرنسي علي إعمال ذات الضابط

---

[36] د. وسيم شفيق الحجار, النظام القانوني لوسائل التواصل الاجتماعي دراسة قانونية مقارنة ,حول الخصوصية والحرية الشخصية والمسؤولية والاختصاص ,الطبعة الاولى ,بيروت, لبنان ,سنة 2017, ص 120.

[37] نص المادة ١٦ من القانون المدني العراقي رقم ٤٠ لسنة ١٩٥١ (لا تكون الاحكام الصادرة من محاكم اجنبية قابلة للتنفيذ في العراق الا اذا اعتبرت كذلك وفقا للقواعد التي قررها القانون الصادر في هذا الشأن.)

على صعيد الاختصاص القضائي الدولي [38]. وقد ذهبت المحاكم الأمريكية إلى إعمال هذا الضابط فأعملت اختصاصها في الدعاوي المرفوعة علي المقيمين بإحدى الولايات الأمريكية بوصفها محلاً لإقامتهم [39].

وقد نصت المادة ١/٢ من اتفاقية بروكسل 1968 بين الدول الأوربية في شأن الاختصاص القضائي على إعمال ضابط اختصاص محكمة موطن أو محل إقامة المدعي عليه [40].

ولكن بالرجوع الى العقد المبرم بين شركه ميتا وبين مستخدم حساب ميتا ,فأنها حددت اختصاص القضائي وهو امام المحاكم الجزئية الأمريكية في المنطقة الشمالية من كاليفورنيا او امام محكمة الولاية الواقعة في مقاطعه سانت ماتيو وان توافق انت كمستخدم على الخضوع للسلطة القضائية الشخصية للمحاكم بغرض البت في جميع هذه الدعاوى كما ان هذه الشروط وان اي نزاعات تتعلق بها ستخضع القوانين السارية بولاية كاليفورنيا دون مراعاه اي حالات لتعارض القوانين [41]

وفي الخلاصة فان الاختصاص القضائي في المنازعات التي تنشا عن حساب ميتا بين المستخدم والشركة تخضع لي القانون المتفق عليه في العقد المبرم وهو في محكمة ولاية كاليفورنيا او سان ماتيو مما يجعل النصوص القانونية في القانون المدني العراقي لا تتماشى صراحه وتطور الموجود في ابرام العقول ومجالس العقد الإلكترونية وغيرها من العقود الاخرى التي تبرم في زمان ومكان مختلفين تماما مما يجعل مستخدم في حاله ضعف امام الشركات المزودة للخدمة في حاله التقاضي امام محاكم اخرى وفي حاله تعذر تطبيق القوانين الأجنبية.

الخاتمة

أولا. الاستنتاجات

1. ان حساب ميتا هو فضاء الكتروني افتراضي يتم انشاء حساب فيه ينتج عنه علاقة عقدية ما بين شركة ميتا، وما بين المستخدم بناء على تسجيل الدخول من قبل المستخدمين، وموافقة الشركة على طلب التسجيل فيتم العقد.

---

[38] Choice of Law and the Jurisdictions of France, Quebec and Ontario, See at, http://www.ccfc-france-canada.com/agenda/documents/Choices_of Lawen.pdf8/7/2025

[39]H.HESTERMEYER, Personal Jurisdiction for Internet Torts, Towards an International Solution, Northwestern Journal of International Law & Business, Volume 26, Issue 2, 2006, P.275.

[40] J.FORNER, Special Jurisdiction in Commercial Contracts, From the 1968 Brussels Convention to "Brussels-One Regulation, International Company and Commercial Law Review, Volume 3, 2002, P.135.

[41] د. حفيظه السيد الحداد الموجز في القانون الدولي الخاص الكتاب الاول منشورات الحلبي الحقوقيه طبعه عام 2009 ص٢٩.

2. ان العلاقة القانونية بين شركة ميتا وبين مستخدم حساب شرمة ميتا، هي الاقرب لكونها عقد يولد حق انتفاع ويرتب آثار حق الانتفاع، لكونه لا ينتقل للورثة.
3. يخضع هذا العقد بناء على العلاقة العقدية لقوانين ولاية كاليفورنيا وفقا للاتفاق المبرم ما بين الشركة وما بين المستخدم كون المستخدم وافق على البنود المدرجة في العقد كعقد اذعان.
4. ان الاختصاص القضائي للمحاكم هو لمحكمة ولاية كاليفورنا بناء على العقد المبرم بين شرمة ميتا وبين المستخدم.

ثانيا. المقترحات

1. نوصي المشرع العراقي بسنّ تشريع خاص بالعقود الإلكترونية ينظم العلاقة بين شركات التكنولوجيا العملاقة مثل ميتا والمستخدمين، بما يحقق التوازن العقدي ويحمي الطرف الضعيف من الشروط التعسفية.
2. إلزام شركة ميتا عبر اتفاقيات دولية بالامتثال للقوانين الوطنية الخاصة بحماية البيانات والخصوصية، مع تعزيز آليات الرقابة وفرض الجزاءات عند المخالفة، وضمان تبسيط شروط الاستخدام للمستهلك العادي.
3. نوصي بتفعيل دور القضاء الوطني في نظر المنازعات الناشئة عن العلاقة بين ميتا والمستخدم، واعتماد آليات حديثة للتقاضي الإلكتروني تتيح للمستخدم حماية حقوقه دون الحاجة للجوء إلى محاكم أجنبية.